

ممثل يوغوسلافيا إلى الإشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون له حق التصويت .

القرار ٥٦٩ (١٩٨٥)

المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥

إن مجلس الأمن ،

إذ يساوره بالغ القلق إزاء تفاقم الحالة في جنوب افريقيا واستمرار المعاناة الإنسانية الناجمة في ذلك البلد عن نظام الفصل العنصري ، الذي يدينه المجلس بشدة ،

وإذ يشعر بالسخط إزاء القمع ويدين الاعتقالات التعسفية للمئات من الأشخاص ،

وإذ يرى أن فرض حالة الطوارئ في ست وثلاثين مقاطعة من جمهورية جنوب افريقيا يشكل تدهورا خطيرا للحالة في ذلك البلد ،

وإذ يرى أن ممارسة حكومة جنوب افريقيا لأعمال الاحتجاز دون محاكمة ولأعمال التشريد الإجبارية وكذلك التشريعات التمييزية السارية ، هي أمور غير مقبولة على الإطلاق ،

وإذ يعترف بشرعية تطلعات جميع سكان جنوب افريقيا إلى التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وإقامة مجتمع موحد غير عنصري وديمقراطي ،

وإذ يعترف كذلك بأن السبب الفعلي للحالة في جنوب افريقيا يكمن في سياسة الفصل العنصري والممارسات التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ،

١- يدين بشدة نظام الفصل العنصري وكذلك كل السياسات والممارسات الناشئة عنه ؛

٢- يدين بشدة الاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التي لجأت إليها حكومة بريتوريا مؤخرا وعمليات القتل التي ارتكبت ؛

٣- يدين بشدة إعلان حالة الطوارئ في المقاطعات الست والثلاثين التي فرضت فيها ويطالب برفعها فورا ؛

٤- يطلب إلى حكومة جنوب افريقيا أن تطلق فورا ودون شروط سراح كل المسجونين والمعتقلين السياسيين ، وفي مقدمتهم ، السيد نيلسون مانديلا ؛

٥- يؤكد من جديد أن السبيل الوحيد إلى الحل هو القضاء النهائي على الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر ومتحد وديمقراطي في جنوب افريقيا على أساس الاقتراع العام ؛

٦- يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا من قبيل ما يلي :

(أ) وقف كل استثمار جديد في جنوب افريقيا ؛

(ب) حظر بيع الكروجيراندات وجميع قطع النقود الأخرى المضروبة في جنوب افريقيا ؛

(ج) فرض قيود على الألعاب الرياضية والعلاقات الثقافية ؛

المجلس بالنيابة عن أعضاء المجلس البيان  
التالي (٣٨) :

"علم أعضاء مجلس الأمن بقلق  
شديد اعتزام السلطات في جنوب  
افريقيا القيام في وقت قريب بتنفيذ  
حكم الإعدام المفروض على السيد  
ماليسلا بنجامين مولويز .

"ويشير أعضاء المجلس إلى قرار  
المجلس ٥٤٧ (١٩٨٤) ، الذي يطلب إلى  
سلطات جنوب افريقيا ، في جملة  
أمور ، عدم تنفيذ إعدام السيد  
مولويز .

"ويحث أعضاء مجلس الأمن مرة  
أخرى سلطات جنوب افريقيا على إلغاء  
حكم الإعدام الصادر على السيد  
مولويز ، اقتناعا منهم بأن تنفيذ  
هذا الإعدام ، فضلا عن كونه تحديا  
مباشرا لقرار مجلس الأمن المذكور  
أعلاه ، سيسفر عن مزيد من التدهور في  
حالة شديدة الخطورة بالفعل" .

وفي الجلسة ٢٦٠٣ المعقودة في  
٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، شرع المجلس في  
مناقشة البند المعنون "مسألة جنوب  
افريقيا" .

وفي الجلسة ذاتها ، وبعد إجراء  
مشاورات مع أعضاء المجلس ، أدلى رئيس  
مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس بالبيان  
التالي (٣٩) :

(د) إيقاف قروض التصدير المضمونة ؛

(هـ) حظر أي تعاقد جديد في المجال  
النووي ؛

(و) حظر أي بيع لمعدات الحاسبات  
الالكترونية التي قد يستعملها الجيش  
والشرطة في جنوب افريقيا ؛

٧- يثني على الدول التي اتخذت  
بالفعل تدابير طوعية ضد حكومة  
بريتوريا ، ويرجو منها أن تقوم على  
الفور باتخاذ ترتيبات جديدة ، ويدعو  
الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى الاقتداء  
بها ؛

٨- يرجو من الأمين العام أن يرفع  
إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ هذا  
القرار ؛

٩- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر  
والانعقاد من جديد بمجرد أن يصدر الأمين  
العام تقريره ، وذلك للنظر في التقدم  
المحرز في تنفيذ هذا القرار .

اعتمد في الجلسة ٢٦٠٢  
بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل  
لا شيء وامتناع عضوين  
(المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية  
والولايات المتحدة  
الأمريكية) عن التصويت .

#### مقررات

· S/17408 (٣٨)

· S/17413 (٣٩)

في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، بعد إجراء  
مشاورات مع أعضاء المجلس ، أصدر رئيس